

خلال مشاركته في الدورة الـ 14 لندوة وكالة الطاقة الدولية

نمر الصباح: يتوجب توحيد جهود العمل الدولي لتحقيق أمن الطاقة

التكلفة مع الاستمرار في توفير وصول موثوق به إلى خدمات الطاقة الحديثة للجميع. وشدد الحضور خلال الجلسات على ضرورة ان تتبنى الحكومات ومراكز البحث والقطاع الخاص تكثيف التعاون لتحسين إدارة المخاطر والتعافي من الأزمات حيث تحتاج التطورات التكنولوجية والاستثمار في البنية التحتية إلى إعادة تنظيمها على نطاق أوسع من التقنيات والروابط لتصبح أكثر مرونة وتوفر تدفقات طاقة نظيفة بمرور أكبر استجابة لأنماط العرض والطلب سريعة التغيير والأكثر تقلباً كما يجب أن يمضي توسيع نطاق التكنولوجيا النظيفة وتحديث الأنظمة القديمة جنباً إلى جنب لخدمة أسواق الطاقة متزايدة التعقيد.

والتطوير في مجال تقنيات تكنولوجيا الطاقة النظيفة للبيئة وأمن الطاقة وتطوير التقنيات والاستثمار. وركزت جلسات المنتدى على الاستثمار في نشر التكنولوجيا النظيفة ودفع عجلة الابتكار وتحديث البنية التحتية لتحقيق أمن الطاقة وسياسة المناخ والحد من المخاطر المتزايدة من المخاطر الإلكترونية. كما تناولت الجلسات تزايد سياسات التعافي المناخي والاقتصادي الجديدة من زخم الاستثمار في التقنيات الناجحة لقطاع الطاقة على مدى سرعة تطور البنية التحتية للطاقة لدمج تقنيات نظيفة جديدة بشكل فعال من حيث



الشيخ نمر الصباح

استعرض الاجتماع البيانات والمؤشرات والتوصيات بشأن أسواق الكربون واقتصاد الكربون الدائري وآراء عدد من المشاركين حول الاستثمار في الطاقة النظيفة

التي دعت إليها مجموعة العشرين (جي20) وذلك عبر عرض منظمة (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية لأحدث توقعات سوق النفط على المدى القصير والمتوسط والطويل.

المقارنة التحليلية لتوقعات نتائج تقارير المنظمات الدولية لأسواق الطاقة وتقييم نتائجها واستعراض وسائل الوصول إلى أمن الطاقة على المدى الطويل بما يتوافق مع تحقيق أهداف التغيير المناخي. وتبادل الرؤى ذات الصلة في توقعات الطاقة لكل من المنظمات الدولية (الوكالة الدولية للطاقة) و (أوبك) ومنتدى الطاقة الدولي خلال الاجتماعات. وأضاف "حرصنا خلال مشاركتنا على مناقشة دور أسواق الكربون في تحولات الطاقة وتعزيز الاستثمار والتمويل في تغيير المناخ وتنشيط وإصلاح الاسواق نحو التعافي عبر تحفيز الاستثمار نحو توفير أمن الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة". وشددنا على أهمية الوصول للأهداف المنشودة للحد من التغير المناخي كما تعد الكويت إحدى الدول الأعضاء الدائمين في المنتدى والمنتظمة في عضويتها في كل من المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية الصناعية للمنتدى وذلك من خلال تبادل الرؤى ذات الصلة في توقعات الطاقة لكل من المنظمات الدولية (الوكالة الدولية للطاقة) و (أوبك) ومنتدى الطاقة الدولي خلال الاجتماعات. وأضاف "حرصنا خلال مشاركتنا على مناقشة دور أسواق الكربون في تحولات الطاقة وتعزيز الاستثمار والتمويل في تغيير المناخ وتنشيط وإصلاح الاسواق نحو التعافي عبر تحفيز الاستثمار نحو توفير أمن الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة". وشددنا على أهمية

أكد وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر الصباح أهمية توحيد جهود العمل الدولي وتعزيز سبل التعاون نحو تحسين أسواق الغاز وتحقيق أمن الطاقة في ظل المتغيرات المستمرة. جاء ذلك في تصريح أدلى به الشيخ الدكتور نمر الصباح خلال مشاركته في الدورة الـ 14 لندوة وكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة العالمي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) واجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى حول أسواق الكربون واقتصاد الكربون الدائري بالرياض. وقال الشيخ الدكتور نمر إن الكويت تلقي أهمية بالغة للمشاركة في أعمال وأنشطة منتدى الطاقة الدولي وذلك لأنه يمثل منصة مهمة للحوار المشترك بين الوزراء والقياديين والمختصين

"العام" ينخفض 5.80 نقاط

مؤشرات البورصة تكتسي بـ «الأحمر»

قبل عطلة الأعياد الوطنية

القيمة السوقية للأسهم ترتفع 1.08 في المئة على أساس أسبوعي



أسبوع أخضر للبورصة

للشركات المدرجة ومن بينها القطاع المصرفي، إلى جانب إعلان مراجعة مؤشر فوتسي راسل عن الأسهم الكويتية. وتضمنت المراجعة نصف السنوية لمؤشر فوتسي راسل إدراج 4 شركات وهي ايغا للفنادق والمنتجعات، والسكك الكويتية، وبيتك كابيتال، وصوكو القابضة بمؤشر الشركات متناهية الصغر، واستبعاد 4 شركات أخرى وهي إنجازات للتنمية العقارية، والإنماء العقارية، وبرقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة، والكويتية لبناء العمال والمقاولات.

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الخميس، قرارين بشأن منح رخصة تسويق نظام استثمار جماعي لشركتي الاستثمارات الوطنية، وبيت الأوراق المالية، وفق بيان. صدر القرار رقم 21 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة الكويت للاستثمارات الوطنية لتسويق أسهم شركة صنوق أن أي سي للائتمان العقاري 1. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وتُدفع الرسوم وفق القرار خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن. كما أصدرت الهيئة القرار رقم 22 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة بيت الأوراق المالية لتسويق وحدات صندوق لافيرن للعقار الصناعي. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وأشار القرار إلى ان الرسوم المقررة تدفع خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.

مؤشراتها الرئيسية والقيمة السوقية، تزامناً مع استمرار الإفصاح عن القوائم المالية، وإعلان مراجعة فوتسي راسل للأسهم الكويتية، مع تنفيذ اندماج بيت التمويل الكويتي "بيتك" والبنك الأهلي المتحد - الكويت. صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 1.10% أو 88.64 نقطة ليختم تعاملات الأسبوع بمستوى 8128.07 نقطة. وسجل مؤشر السوق العام نمو بنفس النسبة بما يعادل 80.89 نقطة، ليُنهي تعاملات الأسبوع بالنقطة 7414.62، عن مستواه في الأسبوع السابق المنتهي بـ 15 فبراير 2023. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.11% أو 6074.09 نقطة، ليربح 66.44 نقطة. وإلى جانب ذلك، فقد زاد مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.53% أو 31.58 نقطة، إذ اختتم تعاملاته بالنقطة 5967.63. وسجلت الأسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات أمس بلغت 44.502 مليار دينار، بزيادة 1.08% تقدر بـ 476 مليون دينار قياساً بمستواها في ختام

خيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، قبل البدء في عطلة العيد الوطني ويوم التحرير، وتزامن ذلك مع إعلان بيت التمويل الكويتي "بيتك" تنفيذ اندماج مع البنك الأهلي المتحد - الكويت. وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 5.80 نقاط ليبلغ مستوى 7414.62 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.08 في المئة. وتم تداول 272.3 مليون سهم عبر 15478 صفقة نقدية بقيمة 49.5 مليون دينار (نحو 151 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 1.86 نقطة ليبلغ مستوى 6074.09 بنسبة انخفاض بلغت 0.03 في المئة من خلال تداول 155.3 مليون سهم عبر 7763 صفقة نقدية بقيمة 13.5 مليون دينار (نحو 41.17 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 1.18 نقطة ليبلغ مستوى 8128.07 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.09 في المئة من خلال تداول 117 مليون سهم عبر 7715 صفقة بقيمة 36 مليون دينار (نحو 110 ملايين دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 5.11 نقطة ليبلغ مستوى 5967.63 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.09 في المئة من خلال تداول 87.7 مليون سهم عبر 3947 صفقة نقدية بقيمة 8.7 مليون دينار (نحو 26.5 مليون دولار). وبلغت قيمة التداول بجلسة أمس 49.55 مليون دينار، وزعت على 272.39 مليون سهم، بتنفيذ 15.48 ألف صفقة. وضغط على الجلسة

«أسواق المال» ترخص لـ «استثمارات» و«البيت» تسويق أسهم ووحدات



هيئة أسواق المال

وتكون شركة الاستثمارات الوطنية هي الجهة التي تتلقى طلبات الاشتراك، وتحدد أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في نشرة الاكتتاب، وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وتُدفع الرسوم وفق القرار خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن. كما أصدرت الهيئة القرار رقم 22 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة بيت الأوراق المالية لتسويق وحدات صندوق لافيرن للعقار الصناعي. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وأشار القرار إلى ان الرسوم المقررة تدفع خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن. ودعت الهيئة الجهات المختصة بتنفيذ القرارين فيما يخصه ويعمل بهما اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الخميس، قرارين بشأن منح رخصة تسويق نظام استثمار جماعي لشركتي الاستثمارات الوطنية، وبيت الأوراق المالية، وفق بيان. صدر القرار رقم 21 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة الكويت للاستثمارات الوطنية لتسويق أسهم شركة صنوق أن أي سي للائتمان العقاري 1. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وتُدفع الرسوم وفق القرار خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن. كما أصدرت الهيئة القرار رقم 22 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة بيت الأوراق المالية لتسويق وحدات صندوق لافيرن للعقار الصناعي. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وأشار القرار إلى ان الرسوم المقررة تدفع خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الخميس، قرارين بشأن منح رخصة تسويق نظام استثمار جماعي لشركتي الاستثمارات الوطنية، وبيت الأوراق المالية، وفق بيان. صدر القرار رقم 21 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة الكويت للاستثمارات الوطنية لتسويق أسهم شركة صنوق أن أي سي للائتمان العقاري 1. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وتُدفع الرسوم وفق القرار خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن. كما أصدرت الهيئة القرار رقم 22 لسنة 2024 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة الكويت للاستثمارات الوطنية لتسويق أسهم شركة صنوق أن أي سي للائتمان العقاري 1. وتكون مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة. وتُدفع الرسوم وفق القرار خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.